

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المستوى: أولى ماستر اقتصاد نقدي ومالي

قسم: العلوم الاقتصادية

الإجابة النموذجية: لامتحان السداسي الأول في مقياس اقتصاد التأمينات

الجزء الأول: (06 ن)

برر باختصار صحة العبارات الآتية:

- يقوم التأمين على قانون الأعداد الكبيرة، أي توافر عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر (1,5 ن)
- يختلف النشاط التأميني عن باقي الأنشطة الاقتصادية، حيث تعمل شركات التأمين وفق دورة استغلال عكسية وعليه يتكون ربحها من الفرق بين ما تجمعها في البداية من أقساط تأمينية وما تدفعه كتعويضات للمستأمنين. (1,5 ن)
- يختلف عقد التأمين على المسؤولية المدنية عن الأنواع الأخرى للتأمين، حيث يتكون عقد التأمين عادة من: المؤمن والمستأمن، بينما يتكون عقد التأمين على المسؤولية المدنية من ثلاث أطراف المؤمن والمستأمن والطرف الثالث الذي يكون تحت مسؤولية المستأمن. (1,5 ن)
- يجب أن تكون الخسائر المؤمن عليها من طرف شركات التأمين عرضية، أي محتملة الوقوع وغير مؤكدة أو متكررة وغير إرادية وكذا مستقبلية الحدوث. (1,5 ن)

الجزء الثاني: (14 ن)

- 1- هناك مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في الخطر موضوع التأمين حتى يصبح قابلا للتأمين من الناحية الفنية، يطلق على هذه الشروط مصطلح متطلبات الأخطار القابلة للتأمين، يمكن تلخيصها في العناصر الآتية:
 - احتمالية الخطر: كي يقبل المؤمن بالتعاقد في صفقة تأمينية على خطر ما يجب أن يكون الخطر احتماليا، وكي يعتبر الخطر محتمل الوقوع؛ أن يكون الخطر مستقبلي الوقوع؛ ألا يتسبب أحد في وقوع الحادث المحقق للخطر (خاصة المؤمن له). (1,5 ن)
 - مادية الخسارة: ويقصد هنا أن تكون الخسارة الناتجة عن تحقق سبب الخطر المؤمن منه خسارة مالية يمكن قياسها أو التعبير عنها ماديا، وهذا لتفادي الاختلاف في تقييم الأثر المعنوي لفقدان شيء له اثر نفسي أو معنوي. (1,5 ن)
 - لا مركزية الخطر: والمقصود هنا انتشار وحدات الخطر جغرافيا وعدم تركزها في مكان واحد، وابتعاد المؤمن عن التعامل في الأخطار المركزة، ناهيك عن انتشار الخطر ماليا، أي عدم تعاقد شركة التأمين على مبالغ تأمين ضخمة في عقد تأمين واحد. (1,5 ن)

- إثبات وقوع الخسارة: أي أن يكون في الإمكان تحديد ناتج الخطر بصورة دقيقة من حيث قيمة الخسارة القابلة للتعويض، مكان وقوع الخسارة، وقت تحقيق الخطر، سبب وقوع الخطر أو الخسارة وأخيرا شروط ومدة التغطية. (1,5 ن)

- قانون الأعداد الكبيرة: وبالتالي توافر عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر. (1,5 ن)

- الجدوى الاقتصادية للقسط: أي أن يكون في مقدرة المؤمن له تحمل سداد القسط، وأن يكون هذا الأخير أقل من مبلغ عقد التأمين حتى يكون مغريا، ومناسب اقتصاديا. وعموما يقصد بالجدوى الاقتصادية للقسط أن تكون قيمة القسط لها القدرة الكافية على تغطية مبلغ التأمين في حالة وقوع الخسارة الناتجة عن الخطر المؤمن عنه. (1,5 ن)

2- حساب مبلغ التعويض المترتب على كل شركة، لدينا: (2,5 ن)

$$\text{مبلغ التعويض} = \frac{\text{الخسارة الفعلية المحققة} \times \text{مبلغ التأمين لدى هذه الشركة}}{\text{مجموع مبالغ التأمين لدى الشركات مجتمعة}}$$

وعليه: - تعويض الشركة (A) = $7.500.000 \times \frac{0.5 \times 18.000.000}{18.000.000} = 3.750.000$ دج

- تعويض الشركة (B) = $7.500.000 \times \frac{0.3 \times 18.000.000}{18.000.000} = 2.250.000$ دج

- تعويض الشركة (C) = $7.500.000 \times \frac{0.2 \times 18.000.000}{18.000.000} = 1.500.000$ دج

3- حساب أقصى خسارة مادية محتملة تتعرض لها شركة التأمين، لدينا: (2,5 ن)

$$C = 0.005, N = 7.200, K = 9.000 \times 7.200 = 64.800.000$$

$$A(n) = K \left(\frac{1 - C}{\sqrt{N}} \right)$$

$$A(7.200) = 64.88.00.000 \left(\frac{1 - 0.005}{\sqrt{7.200}} \right) = 759.856,95 \text{ da}$$